المحاضرة الأولى: أوضاع تونس قبل فرض الحماية الفرنسية سنة 1881م.

أولا–الضغوط الأوروبية على تونس قبل 1881م:

1–الضغوط الاقتصادية.

1–1–التجارة الخارجية.

1–2–القروض المالية.

2–الضغوط السياسية والدبلوماسية.

2–1–الحماية القنصلية.

2–2–الدبلوماسية في خدمة الاستعمار.

ثانيا–المحاولات الإصلاحية التونسية للتخلص من الضغوط الأوروبية.

3–1–إصلاحات أحمد باي 1837–1855م.

3–2–إصلاحات محمد باي 1855–1859م.

3–3–إصلاحات محمد الصادق باي 1859–1882م.

3–4–إصلاحات الوزير خير الدين 1873–1877م.

3–5–تقييم الإصلاحات.

ثالثا–ظروف التدخل العسكري الفرنسي وفرض الحماية.

أولا–الضغوط الأوروبية على تونس قبل فرض الحماية:

1–الضغوط الاقتصادية:

1–1–التجارة الخارجية:

تميزت التجارة الخارجية التونسية بما يلي:

*اختلال الميزان التجاري التونسي؛ بسبب تضاعف وتزايد حجم الواردات السنوية للمنتوجات الأوروبية التي لا قت إقبالا كبيرا من طرف التونسيين.

*سيطرت تجار كل من مرسيليا وجنوة على الحركية التجارية الخارجية لتونس.

*اقتصار السلع التونسية المصدرة على بعض المنتوجات الزراعية (كالزيت وبعض أنواع الحبوب والصوف) مع استيراد مواد مصنعة وهذه الحالة هي التي أدت إلى تدهور بعض الصناعات الداخلية كصناعة الشاشيات وبالتالي تسريح عديد العمال.

*انخفاض قيمة الضرائب الجمركية المفروضة على السلع المستوردة إلى حوالي 3٪وهو ما آثر بشكل سلبي على مداخيل الخزينة التونسية.

*سيطرت كل من فرنسا وإيطاليا وانجلترا على أزيد من 90٪ من حجم المبادلات التجارية التونسية، مما أدى إلى عدم وجود انفتاح تجاري تونسي على الكثير من الدول الخارجية.

1–2–القروض المالية:

شكلت هذه الوسيلةّ أهم وسيلة؛ لخنق تونس وإجبارها على الخضوع والامتثال للقوى الاستعمارية الطامعة في احتلال تونس ومن بين أسبابها ما يلي:

*ضعف الاقتصاد.

*عدم تحمل خزينة الدولة للأعباء المالية الضخمة، المترتبة عن عملية الإصلاح.

*ظهور بعض الثورات المحلية بسبب عدم تقبل الفرد التونسي؛ للسياسة الجبائية القاسية المفروضة عليه.

ومن أهم هذه القروض ما يلي:

***قرض سنة1862م**: تضمن القرض قيمة قدرها 35 مليون فرنك مع نسبة فائدة قدرت بـ: 7٪ ومن أجل تسديد القرض وفائدته؛ قامت الّإدارة التونسية بفرض ضريبة مباشرة على التونسيين وهذه الأخيرة كانت سببا في ثورتي 1864-1865م.

بالإضافة إلى هذا القرض ظهر قرض آخر بعد سنة 1867م؛ بسبب عدم قدرت السلطة المركزية على دفع مستحقات القروض، ونظرا لهذا العجز؛ أسست لجنة مالية دولية سنة 1869م (فرنسا، إنجلترا، إيطاليا)، من أجل تقويم وتسيير الوضع المالي للإيالة التونسية، حيث بلغ حجم الدين التونسي قبل سنة 1881م، حوالي 143 مليون فرنك ذهبي فرنسي؛ أي 11 مرة ضعف مداخيل الخزينة التونسية و الذي قدر بحوالي 13 مليون فرنك ذهبي، وبالإضافة إلى هذا العجز والحالة الاقتصادية المزرية؛ أن الدولة كانت مجبرة على تسديد قيمة سنوية لأعباء الديون المقدرة بحوالي 6.5 مليون فرنك أي يساوي حوالي نصف مداخل الخزينة التونسية.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن مسألة الديون التونسية الخارجية، هي التي ساعدت فرنسا بالخصوص في توطين حمايتها على تونس، بحيث نجد أنها تعهدت عشية فرض الحماية على تونس بدفع قيمة الديون المستحقة على المحمية وهو ما سوف نجده في نص معاهدة باردو12 ماي 1881م في مادتها السابع ومعاهدة المرسى في 8 جوان 1883م.

2-الضغوط السياسية والدبلوماسية:

2-1-الحماية القنصلية:

ظهر هذا النظام في تونس؛ خلال القرن 16م، بموجب اتفاقيات جمعت بين ممثلي السلطة التونسية ومجموعة من ممثلي بعض الدول الأوروبية وبموجب هذه الاتفاقيات؛ منحت الحرية للقناصل الأجانب في تمثيل ورعاية رعاياهم داخل البلاد التونسية.

ومع مرور الوقت تطور هذا النظام؛ ليشمل المواطنين التونسيين الذين وجدوها فرصة للتهرب من المتبعات الضريبية والقانونية بصفتهم رعايا أجانب وهذه الحالة وجد فيها القناصل الأوروبيون فرصة لا تعوض من أجل تجنيس أعداد كبيرة من السكان، وبصفة عامة فقد أثر هذا النظام على السيادة الداخلية للإيالة التونسية وتقليص النفوذ السياسي أكثر فأكثر لدايات تونس.

2-2-الدبلوماسية في خدمة الاستعمار:

*مؤتمر برلين والمسألة التونسية 1878م:

عقد مؤتمر برلين ما بين 13 جوان-13 جويلية 1878م؛ لمناقشة مجموعة من القضايا خاصة تلك المتلقة بالمسألة الشرقية خصوصا بعد انهزام الدولة العثمانية أمام روسيا في حرب 1877م وهذه الأخيرة حاولت استغلال هذا الانتصار من أجل إعادة رسم خريطة البلقان وإيجاد موطئ قدم لها داخل المياه الدافئة وأيضا غياب بريطانيا وفرنسا عن مسرح الأحداث بسبب حرب السبعينية، فقد نصت المعاهدة باعتراف الدولة العثمانية لروسيا بحرية الملاحة في المضائق مع تعهدها بغلق البحر الأسود في وجه الدول المعادية لروسيا.

وهذه المعاهدة هي التي رفضتها كل من بريطانيا وفرنسا ودعت إلى عقد مؤتمر دولي –لمناقشة تركت الرجل المريض في كل من إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط وكذلك معاهدة سان ستيفانوا-، وبالتالي فالمؤتمر لم يناقش في ظاهره "القضية التونسية"؛ بل ناقشها في الكواليس والجلسات غير الرسمية

أين بدأت بعض الاتفاقيات والتنازلات والمساومات تظهر والجدير بالذكر أن بريطانيا وقبل عقد المؤتمر وقعت معاهدة دفاع سرية مع الدولة العثمانية في 4 جوان 1878م وهذه الأخيرة هي التي تعارضت مع مصالح فرنسا في المتوسط.

وتفاديا للصدام بين المصالح، بدأت بريطانيا تفكر في إيجاد تعويضات لفرنسا (لقاء وزير خارجية بريطانيا "اللورد سالز بوري" مع وزير خارجية فرنسا "وادنجتون"؛ حيث اعترفت بريطانيا بعد هذا اللقاء لفرنسا بمصالحها في المتوسط وبالأخص تونس.

2-المحاولات الإصلاحية التونسية للتخلص من الضغوط الأوروبية:

هدفت الحركة الاصلاحية في تونس والتي ظهرت في الربع الثالث من القرن 19م؛ إلى تغيير الأحوال السياسية تغييرا لا يبلغ درجة الانقلاب –أي تغيير سياسي متزن موافق للشرع والسنة والعقل-، فبدأت الدعوة بإصلاح نظم الحكم مع احتفاظ المؤسسة العلمية والشرعية بتونس (الزيتونة) بوجودها.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في ظهور هذه الحركة ويمكن تمييز منها ما هو خارجي وداخلي:

*البواعث الخارجية:

*وصول تأثيرات الحداثة والإصلاح الأوروبية إلى تونس في القرن 19م، فالأوروبيون وان اختلفت مراميهم وأهدافهم في ادخال وتشجيع الإصلاحات في تونس عن طريق الترهيب تارة والترغيب تارة آخرى؛ مثال ذلك: ما فعله قنصلا فرنسا وانجلترا بعد تهديدهما بضرب تونس في حالة قيامهما بإصلاحات سياسية وعدلية منها إعداد دستور تونسي؛ أما الترغيب فيظهر ذلك تكريم نابليون الثالث سنة 1860م للباي محمد الصادق بعد أن سلمه هذا الأخير نسخة عن الدستور.

*زيارة بعض التونسيين لأوروبا؛ كزيارة "أحمد باي" سنة 1846م، محمد الصادق باي سنة 1860م، زيارة خير الدين باشا ما بين 1853-1856م، زيارة محمد بيرم الخامس لبريطانيا وإيطاليا وفرنسا.

*تأثير الصحف والمجلات الأوروبية التي كانت تصل تونس.

*تأثر التونسيين ببعض الإصلاحات التي قامت بها بعض دول العالم الإسلامي (الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد 1839-1861م؛ صاحب خط الكلخانة 1839م والهمايوني سنة 1856م؛ وحركة محمد علي باشا في مصر 1805-1849م.

***البواعث الداخلية:**

*ظهور أطراف داخلية تتقبل الحركة الإصلاحية وتدعمه كالبيات المتحمسين للإصلاح.

*انتشار حركة الترجمة ساعد على انفتاح النخبة التونسية على ما كتب في بعض الكتب الأوروبية والتركية بالخصوص.

*ظهور النخة التونسية التي حاولت استغلال تعثرات إصلاحات الدايات.

***نماذج من الإصلاحات التونسية:**

1-إصلاحات الباي أحمد 1837-1855م:

*القيام بإصلاحات عسكرية؛ فأسس لذلك مدرسة عسكرية سنة 1840م (مدرسة باردو) ؛ من اجل تنظيم جيش قائم على سياسة التجنيد العسكري على شاكلة القالب الأوروبي وبمساعدة بعض الخبراء العسكريين من فرنسا وبريطانيا وايطاليا وبولندا.

*اعتنى بصناعة السفن الحربية (أنشأ دارين لصناعة السفن واحدة بحلق الواد وأخرى بغار الملح).

*أنشأ مصانع للبارود.

*أسس بنك وطني سنة 1847م؛ لتولي تسيير نشاطات الإيالة المالية.

*استصدار عملة ورقية مع منح تراخيص خاصة؛ لإنشاء بنوك أجنبية على أراضي تونس.

*العناية بالمؤسسات التعليمية، كإصلاح التعليم الزيتوني وبناء المدرسة المحمدية سنة 1843م.

*تأسيس مكتبة عصرية سنة 1840م بجامع الزيتونة.

2-إصلاحات محمد باي 1855-1859م:

بعد أن تولى "محمدباي" العرش سنة 1855م؛ انتهج سياسة مغايرة ومختلفة لسلفه، حيث أوقف سياسة التوسع في الإصلاحات بدعوى إرهاق الخزينة المالية بسبب الكلفة المالية الكبيرة لها، إلا أن عهده تميز بعاملين بارزين هما:

أولا: تقليص عدد جنود الجيش الذي بناه "أحمد باي".

ثانيا: إصدار عهد الأمان[1] تحت ضغوط القناصل الأوروبيين.

3-إصلاحات محمد الصادق باي 1859-1882م:

من أهم إنجازات هذا الباي؛ استصدار دستور 29 جانفي 1861م والذي أصبح ساري المفعول بداية من يوم 23 أفريل- وهو أول دستور في الوطن العربي والإسلامي- وهو يضم114 مادة مؤسسة على عهد الأمان، كان لحقوق الأجانب نصيب وافر منها (المادتين 105-114) كما هدف الدستور إلى اصلاح القواعد العامة.

4-إصلاحات الوزير خير الدين: شملت الإصلاحات الإدارة والتعليم والاقتصاد من خلال القيام بما يلي:

---

[1] جاء بعد مقتل يهودي "باطوسفز"، وقد صدر في 9 سبتمبر 1857م؛ تضمن جملة من الحقوق والمبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حرره أحمد بن أبي الضياف ومن أهم ما جاء فيه ما يلي:

*المساوات بين السكان دون التمييز في الدين واللغة واللون.

*المساوات أمام القانون والأداءات.

*ضمان الامان للسكان.

*ضمان التجارة للأجانب والسماح لهم بامتلاك الأراضي والعقارات.

*إلغاء الضرائب التي اثقلت كاهل الشعب.

*التشجيع على زراعة الزيتون والنخيل وإلغاء الضرائب لمدة 20 سنة على الأراضي الزراعية.

*أعاد تنظيم ضرائب التصدير والاستيراد حيث خفف من قيمة ضريبة التصدير.

*إلغاء الحملات العسكرية؛ التي كانت تقوم بملاحقة القبائل الفارة من دفع الضرائب.

*النهوض بالتعليم ونشر الوعي بين الناس، فأنشأ من أجل ذلك المدرسة الصادقية.

* التشجيع على الطباعة وإنشاء المكتبات.

*إعادة دور الأوقاف للدور الديني والاجتماعي.

***تقييم الإصلاحات**:

بالرغم من وجود بعض النتائج الإيجابية للإصلاحات؛ فإن النتائج السلبية لها كانت أكثر وضوحا ويتضح ذلك فيما يلي:

*أن هذه الإصلاحات جاءت بضغط خارجي أوروبي، تحت شعار منح الحقوق وتنظيم السلطة الحاكمة.

*الإصلاحات لم تمس لب المشكل والمتمثل في الوضع الاقتصادي والاجتماعي بل كان أساسها أساس عسكري.

*تأخر الإصلاحات وارتباطها زمانيا بأوقات حصول الازمات.

*عدم توفر الأموال الكافية من أجل تغطية تكاليف الإصلاح؛ مما أدخل الإيالة في دوامة المديونية الخارجية.

*اعتناء الدول الأوروبية بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مع عدم تشجيعها في كثير من الأحيان للإصلاحات السياسية؛ لأنها كانت دئما متخوفة من إمكانية ظهور نظام سياسي وطني يدافع عن الأهالي ورعايا تونس وبالتالي سوف يكون النظام ضد مصالحها.

3-ظروف التدخل الفرنسي العسكري وفرض الحماية:

أ-ثورة علي بن غذاهم سنة 1864م وتداعياتها على تونس:

ومن أهم أسبابها:

*رفع قيمة ضريبة المجبى من 36 ريال إلى 72 ريال مع تعميمها على جميع أنحاء البلاد وطبقات المجتمع.

*النتائج السلبية التي ترتبت عن عملية الإصلاح المتأثرة بالنمط الأوروبي والتي قابلها الشعب بعدم الارتياح والتي أدخلت دون مراعاة خصوصية البلاد الإسلامية.

*سوء الأحوال الاقتصادية التي باتت تعيشها قبائل الوسط الغربي؛ نتيجة لحالة الجفاف الحاد الذي أصاب المنطقة.

*تعسف العمال والحكام في أقاليمهم؛ أمثال الوزير "خزندار"؛ الذي أصبح الأمر الناهي في البلاد وأيضا لسياسته المالية التي امتازت بالإسراف الكبير.

*ومن بين الأسباب اتباع الحكومة سياسة التمييز تجاه سكان البوادي ودواخل البلاد مقابل إعفاء أهل الحواضر الكبرى وسكان العاصمة وكبار الموظفين والعساكر ويهود الحاضرة.

*استبداد القناصل الأوروبيون في البلاد التونسية، بسبب الامتيازات المتحصل عليها والتي ساهمت في زيادة التسرب الأوروبي ونهب البلاد حتى أوصلوها إلى حافة الإفلاس.

انطلقت هذه الثورة من الأعراض وامتدت للجريد ومنطقة القيروان، كما انتشرت في غربي الكاف وضفاف وادي مجردة –كانت سرعة امتدادها وانتشارها سريع وكبير- ففي أقل من شهر كادت أن

تعم كافة أطراف البلاد؛ كما تميزت الثورة بدعم الطريقة التيجانية وبعض الأطراف الجزائرية، دعم شيخ الطريقة التيجانية "محمد العيد التيجاني" وقبيلة "أولاد عبد النور" المتواجدة في ناحية قسنطينة.

وبسبب تهديد الثورة لمصالح الدول الأوروبية؛ سارع رعايا بعض هذه الدول في الضغط على قناصلهم من أجل حماية مصالحهم داخل المدن الكبرى التونسية، وفي هذا الصدد أرسلت الحكومات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية، سفنا حربية للأيالة التونسية استجابة لنداء قناصلها قصد حماية رعياهم.

وبعد تدخل القوات الفرنسية؛ وانهزام قوات "بن غذاهم" أمام الجنرال الفرنسي "رستم"، فرضت على بن غذاهم الإقامة الجبرية بقبيلة "أولاد عبد النور" –ناحية قسنطينة–؛ حيث لبث فيها إلى غاية سنة 1866م وهي السنة التي استطاع فيها الفرار من الإقامة الجبرية بمساعدة "سي محمد" –شقيق شيخ الطريقة التيجانية محمد العيد التجاني– الذي سلمه إلى السلطات التونسية وبذلك انتهت الثورة.

ومن تداعيات هذه الثورة على تونس يمكن استنتاج ما يلي:

*تزايد اهتمام وتخوف السلطات الفرنسية؛ من التحركات القبلية على المناطق المتاخمة للجزائر؛ التي أدخلت المنطقة في حالة اللاأمن، بسبب كثرت الغارات وبذلك بدأت السلطات الفرنسية تبحث على أليات وحجج من أجل ترسيم الحدود ومراقبة تحركات وتنقلات القبائل على المناطق الحدودية.

*تزايد تدخل القوى الكبرى في الشؤون الداخلية لتونس.

*انتشار مرض الكوليرا والتيفوس وانتشار المجاعات والقحط؛ مما أثر في ضعف وانكماش الاقتصاد أكثر وأكثر.

*تزايد تعداد الاعتداءات المتبادلة بين القبائل التونسية والجزائرية ما بين 1870-1881م والتي وصل تعدادها إلى حوالي 2379 اعتداء.

ب–التدخل العسكري الفرنسي وترسيم الحماية على تونس:

مما سبق نجد أن كل العوامل أصبحت متهيئة للتدخل العسكري وإعلان الحماية (استبعاد المنافسين، اضعاف إمكانات تونس واحتكار تجارتها واقتصادها، اضعاف هيبة الايالة وسيادتها على رعاياها، خنق الإيالة بديون قاسية، إفلاس الخزينة، الثورات الداخلية ...)؛ فلم يبقى للحكومة الفرنسية ورئيسها "جول فيري"؛ إلا البحث عن ذريعة لتبرير تدخله في تونس أمام الدول الكبرى والرأي العام الفرنسي والأوروبي.

وهذ الذريعة قدمتها قبائل " بني خمير"؛ حيث هاجم أهالي هذه القبيلة خلال يومين متتاليين 30 و31 مارس 1881م، على بعض القبائل الجزائرية المتاخمة لتونس والتي راح ضحيتها 4 قتلى و6 جرحى.

ونتيجة لهذا الاعتداء؛ اعتبرت فرنسا أن التدخل العسكري هو الأنسب من أجل استتباب الأمن، الذي لم يعد الباي قادرا على ضمانه، وبتاريخ 24 أفريل من سنة 1881م؛ اجتازت القوات الفرنسية حدود تونس فاحتلت كل من الكاف وطبرقة في 26 أفريل، ثم بنزرت في 1 ماي وفي 12 ماي من نفس السنة، وصل الجنرال "بريار" على رأس قوات عسكرية قادمة من ميناء طولون إلى ضواحي تونس حيث أصبح على بعد 20 من قصر باردو.